

Distr.: General
1 March 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أطلب تعميم تقرير الاجتماع الإقليمي التحضيري لآسيا والمحيط الهادئ حول موضوع "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ: نهج إقليمي من أجل نمو مستدام وشامل للجميع ومنصف، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" (انظر المرفق) بوصفه وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، للنظر فيها في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢. وقد عقد الاجتماع في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في كيوتو، اليابان، تحضيراً للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الاجتماع التحضيري الإقليمي، جرت دراسة الخبرات الإقليمية والوطنية في وضع العمل اللائق والعمالة الكاملة في صميم الجهود المبذولة حالياً للحد من الفقر وعدم المساواة وتحقيق نمو مستدام وشامل للجميع ومنصف، وتنمية مستدامة، في إطار المساهمة في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢، "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

وتعتقد اليابان أن التقرير سيشكل مساهمة قيمة في المناقشات التي ستجري في

تموز/يوليه في نيويورك.

(توقيع) تسونيو نيشيدا

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

تقرير الاجتماع التحضيري الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ عن "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ: نهج إقليمي من أجل نمو مستدام وشامل للجميع ومنصف، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

موجز

في إطار عملية الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عُقد اجتماع تحضيرى إقليمي لآسيا والمحيط الهادئ عن موضوع "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ: نهج إقليمي من أجل نمو مستدام وشامل للجميع ومنصف، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" وذلك في كيوتو، اليابان، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد استضافته حكومة اليابان، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد جرى تنظيمه كمناسبة ضمّت أصحاب المصلحة المتعددين، وذلك بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى للحكومات ومنظمات العمال وأرباب العمل، وممثل للشباب، وتألفت المشاورات فيه من جلستين عامتين. وقد عقد هذا الاجتماع في إطار الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لمنظمة العمل الدولية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، المنعقد في كيوتو في الفترة من ٤ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وبحث المشاركون، ومن بينهم أحد الوزراء، الدور المركزي للقدرات الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق في التوصل إلى نمو مستدام وشامل للجميع ومنصف، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتبادل المشاركون أيضا الخبرات الوطنية، بما في ذلك الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في هذا المجال.

الرسائل الرئيسية المتصلة بالسياسات

أسفرت المناقشة عن الرسائل الرئيسية التالية:

أحرز تقدم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن العمالة والعمل اللائق فيما يتصل بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية:

- أنقذ النمو النشط في آسيا والمحيط الهادئ مئات الملايين من الناس من الفقر المدقع. وأحرز تقدم كبير في جعل العمل اللائق هدفا محوريا في استراتيجيات التنمية الوطنية، وفي تحسين إدارة سوق العمل.
- ولوحظ أيضا إحراز تقدم في المجالات التالية: زيادة الاستثمار في أنظمة الحماية الاجتماعية؛ وزيادة الوعي بحقوق العمال المهاجرين والعمل على تعزيزها؛ وزيادة الجهود المبذولة في مجال مكافحة عمالة الأطفال؛ وتوفير مزيد من المهارات اللازمة للشباب والشبان.
- وقد صدقت الدول الأعضاء من آسيا والمحيط الهادئ على ثمانية وستين اتفاقية منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ومع ذلك، فما زال التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتنفيذها أقل مما هو في المناطق الأخرى.
- التحديات التي تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ:
- اتسعت مظاهر التباين بين البلدان ودخل البلدان. ففي جميع أنحاء المنطقة، ما زال ٣٧ في المائة من العمال يعيشون بأقل من دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم. وهذا الوضع، مقترنا بالاستبعاد الاجتماعي، يمثل تحديا يواجه الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
- ولم يُوجد النمو الاقتصادي القوي وظائف لائقة كافية من شأنها أن تقلل من الأعداد الكبيرة من العمال في العمالة غير الرسمية والضعيفة. وكان متوسط نمو الأجور الحقيقية بطيئا ولم يواكب الزيادة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية.
- ومن المتوقع أن تواجه المنطقة تحديا كبيرا في مجال الوظائف في السنوات العشر المقبلة، لمواكبة نمو قوة العمل ومستويات البطالة المرتفعة. وقد أضر ببطء نمو العمالة بالشباب على وجه الخصوص.
- وعانت المنطقة أيضا من الضعف المستمر والتفاوت بين الجنسين. وبلغت مشاركة النساء في القوة العاملة في المنطقة ٥٠ في المائة فقط، مقارنة بـ ٨٠ في المائة للرجال.
- تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ:
- تشمل المنطقة أكبر عدد من السكان وقوة عمل سريعة النمو، مما قد يمكنها من أن تتحول إلى طاقة إنتاجية هائلة وسوق إقليمية ضخمة إذا جرى اتباع السياسات الملائمة.

- وللحفاظ على النمو القوي، فقد يلزم إحداث تحول في السياسات للحد من الاعتماد على التصدير وزيادة الطلب المحلي ووضع العمالة والعمل اللائق في صميم عملية رسم السياسات.
- ولمواصلة إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة، من بينها ما يلي:
 - إنشاء نموذج نمو أكثر فعالية وكثيف العمالة
 - بناء الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وتعزيزها، بما يتماشى مع الظروف الوطنية
 - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تستمد غالبية العاملين في المنطقة مصادر رزقها منها
 - إيجاد فرص العمل اللائق للشباب وتعزيزها
 - تزويد القوى العاملة، ولا سيما الشباب، بالمهارات التي تحتاج إليها أسواق العمل
 - العمل على جعل أسواق العمل أكثر شمولاً وأكثر عدلاً بحيث تتمسك بالموصفات الدولية للعمل والحقوق في أماكن العمل
 - تعزيز النمو الأخضر والوظائف الخضراء، بما يتفق مع الحفاظ على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية
- ينبغي أن يكون جدول أعمال العمل اللائق والعمالة الكاملة في صلب السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، وتحقيق النمو الشامل للجميع والمستدام والمنصف، والتنمية المستدامة.

أولا - مقدمة

- ١ - سيعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراضه الوزاري السنوي السادس في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في نيويورك. وسيركز الاستعراض على "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".
- ٢ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، استضافت حكومة اليابان، بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اجتماعا إقليميا تحضيريا لآسيا والمحيط الهادئ بشأن "تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ: نهج إقليمي من أجل نمو مستدام وشامل للجميع ومنصف، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".
- ٣ - وضم الاجتماع ممثلين رفيعي المستوى من الحكومات، بما في ذلك أحد الوزراء، وخبراء من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وممثلين للنقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل، وممثلين للشباب والمنظمات غير الحكومية من آسيا والمحيط الهادئ.
- ٤ - وأتاح الاجتماع فرصة هامة لبلدان آسيا والمحيط الهادئ للمساهمة في الاستعراض الوزاري السنوي، بما في ذلك تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

ثانيا - مداورات الاجتماع التحضيري الإقليمي

ألف - الجلسة الافتتاحية

- ٥ - افتتح الاجتماع السيد أبو الكلام عبد المؤمن، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة. وأشار السفير عبد المؤمن في ترحيبه بالمشاركين إلى صعود اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم في القرن العشرين، والذي تبعه بعد ذلك نهوض بلدان آسيوية أخرى اقتصاديا، مما رفع مئات الملايين من وهدة الفقر. ولذلك فإن القرن الحادي والعشرين قد يصبح قرنا آسيويا.
- ٦ - وتعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ متنوعة للغاية، وينبغي أن تؤخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار في وضع نهج للحد من الفقر من خلال زيادة القدرات الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى اهتمام خاص في هذا الصدد، كما دعا إلى ذلك أيضا برنامج عمل اسطنبول الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد مؤخرا في اسطنبول.

- ٧ - وأشار نائب الرئيس إلى أنه يمكن أيضا للتنوع السائد في المنطقة ذاته أن يتحول إلى مصدر قوة من خلال تبادل البلدان للخبرات وتعلم بعضها من بعض. ويدعو ذلك إلى تعاون على نطاق المنطقة بأكملها، من خلال التعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وإنشاء شبكة إقليمية لتبادل المعلومات والمعارف.
- ٨ - وبعد الإشارة إلى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عقد استعراضات وزارية سنوية للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا، أكد السفير عبد المؤمن وظيفة الاستعراض السنوي باعتباره واحدا من المسارات الهامة نحو بناء توافق في الآراء لوضع جدول أعمال للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥.
- ٩ - وفي الختام، ذكر السفير عبد المؤمن أن بنغلاديش قدمت نموذجا في المنطقة لرؤية تتمثل في السلام والنمو من خلال مفهوم تمكين الشعب الذي دعت إليه رئيسة الوزراء الشيخة حسينة. ودعا حاضري الاجتماع إلى العمل معا من أجل رفاه البشرية، مستشهدا بدعوة الشاعر البنغالي كازي نصر الإسلام إلى المساواة بين البشر.
- ١٠ - ووجهت السيدة ساشيكو ياماموتو، المديرة الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بمنظمة العمل الدولية، في كلمتها الافتتاحية، الشكر إلى حكومة اليابان على استضافة الاجتماع، ورحبت به بوصفه ملائما ولأنه عُقد في الوقت المناسب. وذكرت أن موضوع تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ - نهج إقليمي من أجل نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع ومنصف ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مفيد على وجه الخصوص، ويسمح بالربط بين مداولاته وبين النتائج التي تمخض عنها اجتماع منظمة العمل الدولية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، الذي اختتم لتوه.
- ١١ - وأوجزت المديرة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية ملامح السياق الإقليمي الذي توجد فيه اقتصادات ومجتمعات آسيا والمحيط الهادئ. فقد شهد العقد الماضي تنمية غير مسبوق في آسيا والمحيط الهادئ. وجرى انتشار الملايين من وهددة الفقر. وظلت الاقتصادات مزدهرة، وينظر كثيرون إلى آسيا في هذه الأيام بوصفها القوة المحركة للاقتصاد العالمي.
- ١٢ - ولكن هناك تحديات أمام قصة النمو في المنطقة، سواء من الناحية الاقتصادية أو بسبب الكوارث الأخيرة والمتكررة. كما أن اقتصادات المنطقة معتمدة على الصادرات إلى الأسواق المتباطئة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، بينما تحسن الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية في عديد من البلدان، فإن الأجور لم تواكب وتيرة ذلك التحسن. ففي الفلبين، على سبيل المثال، تقلصت الأجور الحقيقية فعلا بنسبة ١,٣ في المائة حيث أن فترات الزيادات الرمزية في الأجور قابلها تضخم أعلى منها في الأجور. وفي جميع

أنحاء المنطقة، ما زال ٣٧ في المائة من العمال يعيشون بأقل من دولارين من دولارات الولايات المتحدة في اليوم. وتعاني المنطقة أيضا من الفوارق الآخذة في الاتساع، والضعف المستمر، والتفاوت بين الجنسين. وبلغ معدل مشاركة النساء في قوة العمل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٥٠ في المائة فقط، في حين بلغ ٨٠ في المائة بين الرجال.

١٣ - وأشارت إلى أنه، إذا أرادت آسيا ومنطقة المحيط الهادئ أن تحافظ على نموها المثير للإعجاب، فينبغي لها الحد من الاعتماد على التصدير، وزيادة الطلب المحلي، ووضع العمالة في صلب عملية وضع السياسات، بدلا من افتراض أنها ستحدث بالتبعية كمنتج ثانوي للتوسع الاقتصادي.

١٤ - وأبرزت المديرية الإقليمية لمنظمة العمل الدولية عددا من التدابير التي نظرت فيها الدول الأعضاء لتحقيق نمو مستدام وشامل، ومن بينها ما يلي:

- إنشاء نموذج نمو أكثر كفاءة ويتسم بكثافة الوظائف.
- بناء الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وتعزيزها، وخاصة لحماية الفئات الأكثر ضعفا وفقرا، وذلك باستخدام الحيز المالي للبلدان المعنية.
- استخدام إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - وهي الغالبية العظمى من الشركات في المنطقة.
- إيجاد فرص العمل اللائق للشباب وتعزيزها، وإيجاد وظائف خضراء.
- العمل على جعل أسواق العمل أكثر شمولا وأكثر عدلا بحيث تدعم المواصفات الدولية للعمل والحقوق في أماكن العمل.

ومن شأن هذه التدابير أن تمكن البلدان في المنطقة من مواصلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الختام، أشارت إلى الرسالة الرئيسية للاجتماع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ: من الممكن بناء مستقبل مستدام مع عمل لائق في المنطقة.

١٥ - وألقت السيدة ميناكو كيتامورا، نائبة مدير شعبة التعاون في القضايا العالمية، بمكتب التعاون الدولي، بوزارة الخارجية اليابانية، ملاحظات افتتاحية نيابة عن السيد كازوهيكو كوشيكاوا، المدير العام لمكتب التعاون الدولي، بوزارة الخارجية اليابانية.

١٦ - ورحبت بجميع المشاركين في هذا الاجتماع المهم، وذكرت أن اليابان تعترف بأهمية الاستعراض الوزاري السنوي بوصفه وظيفة أساسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرر في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، لرصد التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية

للألفية، نحو التاريخ المستهدف وهو عام ٢٠١٥. وأشارت إلى أن الاجتماع سيكون إسهاما هاما في الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢.

١٧ - وفي هذا السياق، قالت إن الاجتماع فرصة طيبة لتبادل الخبرات وتعزيز جدول أعمال العمل اللائق، لا سيما وأنه يُعقد مباشرة عقب الاجتماع الإقليمي لمنظمة العمل الدولية لآسيا والمحيط الهادئ. وحيث أن مؤتمر العمل الدولي ١٠١ سيعقد قبيل الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢، فيمكن توقع المزيد من التآزر والتعاقد.

١٨ - وقد أحرزت منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقدما هائلا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على أساس نموها الاقتصادي المطرد. وفي نفس الوقت، ما زال عدم المساواة والفقير مستمرين. وكان أحد الدروس المستفادة أن فرص العمل اللائق تعد حاسمة لتحسين نوعية الحياة وكرامة الناس والنمو الاقتصادي، إلى جانب تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يعد من المهم الاستثمار في البنية الأساسية المادية والاجتماعية، والقدرات المؤسسية، إلى جانب الموارد البشرية، من أجل تعزيز الأمن البشري. وشددت أيضا على ضرورة وجود رؤية واضحة واستراتيجية لتحقيق اقتصاد أخضر.

باء - الجلسة ١: تعزيز القدرات الإنتاجية والتوظيف والعمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ - الدروس المستفادة والممارسات الجيدة

١٩ - السيد باتريك أندرسون، رئيس قسم الإدماج الاجتماعي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بصفته مديرا للجلسة، أبرز بعض القضايا والشواغل الرئيسية في المنطقة وطرحها للنقاش.

٢٠ - ولاحظ أن النمو الاقتصادي في المنطقة هائل وأن الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية قد تحققت. ولكن ثمة فقرا مستمرا من المتوقع أن يزيد نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية وعدم وجود أسواق استهلاكية محلية متطورة. وتواجه المنطقة أيضا اقتصادا غير رسمي واسعاً يفتقر إلى الحماية الاجتماعية، فضلا عن تدهور مستويات الدخل، ومن ثم فهي موطن للكثير من العمال الفقراء.

٢١ - وذكر بتركيز الاجتماع على تعزيز القدرات الإنتاجية والتوظيف والعمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ - الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، فدعا المتحاورين إلى الإدلاء ببياناتهم الاستهلالية.

٢٢ - السيد كمران رحمن، نائب رئيس المنظمة الدولية لأرباب الأعمال لمنطقة آسيا، استهل ملاحظاته بالإشارة إلى التنوع الكبير في المنطقة. فالمنطقة تضم الدول الغنية بالموارد

وتلك التي بلغت درجة عالية من التصنيع، ولكن أيضا عددا كبيرا من أقل البلدان نموا. وتنوع البلدان في الحجم وفي مستويات التنمية والسكان والخصائص الديمغرافية.

٢٣ - ورأى أن آسيا تقف عند مفترق طرق. وقد حدّد مصرف التنمية الآسيوي مؤخرا مسارين محتملين لمستقبل المنطقة. ويمكن لآسيا أن تحقق فرصة أن يصبح القرن الحادي والعشرون القرن الآسيوي، ولكن من الممكن أيضا أن تبقى عالقة في فخ الدخل المتوسط إذا فشلت في تحقيق الانتقال إلى التوظيف الإنتاجي والنمو الناجم عن الاستثمار. وسوف تحدد الخيارات المتخذة الآن بشأن سياسات المستقبل في هذا الصدد. وأشار إلى اعتماد المنطقة على الصادرات للأسواق في أوروبا والولايات المتحدة والمخاطر الناجمة عن ذلك بسبب الأزمات الحالية وضعف النمو. لكنه أعرب مع ذلك عن تفاؤله بأن اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا سوف تنهض من عثرتها. بيد أن الخبرة التاريخية تبين أن تعافي مستويات التوظيف عادة ما يكون أبطأ، حيث توجد فجوة زمنية قدرها ١٦ شهرا لبلوغ المستويات السابقة للأزمة.

٢٤ - وفي حين أن النمو في الوقت الراهن قد تباطأ، فقد رأى المتحدث أن اقتصادات المنطقة سوف تنطلق قدما مجددا بعد التعافي في أوروبا والولايات المتحدة، وتحقق القرن الآسيوي. بيد أن التحديات ستظل تواجه بعض البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ.

٢٥ - وأردف قائلا إن المنطقة ككل تواجه عدة تحديات، ألا وهي البطالة؛ ونقص التوظيف؛ وبطالة الشباب؛ والوظائف الهشة؛ وغيوب الفقر؛ والمجتمعات الشائخة؛ والتغيرات في الخصائص الديمغرافية للسكان.

٢٦ - وفي هذا السياق، ذكر أن أولويات أرباب الأعمال تتمثل فيما يلي: (أ) البيئة المواتية للاضطلاع بالأعمال بحيث يتسنى للشركات الحفاظ على النمو والتوظيف؛ (ب) نمو الإنتاجية (الإنتاجية تبلغ فقط سدس نظيرتها في أوروبا وأمريكا)؛ (ج) الإقرار بقيمة وقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ (د) تنمية المهارات من خلال التوجه نحو السوق والتركيز على الأهداف؛ (هـ) زيادة توظيف الشباب.

٢٧ - وناشد المتحدث الاجتماع الإقرار بقيمة منظمة العمل الدولية بوصفها المنظمة الوحيدة التي تعمل على أساس بنية ثلاثية الأطراف. وقد لا تكون المنظمات الدولية الأخرى ملمة بهذا النهج، ولكن ينبغي توعيتها بالطموحات العالمية للجهات التقليدية المكونة لمنظمة العمل الدولية. ومن شأن ذلك أن يدعو إلى المزيد من انسجام السياسات بين المنظمات المتعددة الأطراف.

٢٨ - السيد نوريوكي سوزوكي، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وصف واقع آسيا والمحيط الهادئ من منظور العمال. وقال إنه على الرغم من النمو الاقتصادي القوي في المنطقة خلال العقود الماضية، فقد تفاقمت حالة عدم المساواة داخل البلدان، وتراجع نصيب العمال، واتسعت الفجوات بين الدخول والأجور، ولا سيما في البلدان ذات معدلات النمو الأعلى. وأعرب عن القلق بشأن النمو البالغ البطء في متوسط الأجور الحقيقية (٩,١ في المائة سنويا)، وهو ما يقل كثيرا عن متوسط النمو السنوي في إنتاجية العمل بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧. وتتخلف الحدود الدنيا للأجر عن تكلفة المعيشة، حيث تعجز عن حماية الناس من التضخم. ولم تصل ثمار النمو الاقتصادي للسكان العاملين ككل، وذلك أساسا بسبب ضعف آليات التوزيع وإعادة التوزيع في المنطقة، بما في ذلك التفاوض الجماعي، ونظم الحماية الاجتماعية، والضرائب والسياسات المالية المنصفة.

٢٩ - وذكر المتحدث أن ارتفاع معدلات البطالة يمثل شاغلا آخر. فبالمقارنة بنمو اقتصادي بلغت نسبته ٦ في المائة خلال السنوات القليلة الماضية، بلغ معدل نمو التوظيف ٢ في المائة فقط في المنطقة. كما أن التوظيف الثابت أو الكامل قد حلّ محلّه بشكل سريع التوظيف غير المستقر. وبقيت قوى العمل في ظل التوظيف المهش غير محمية إلى حد كبير بواسطة قوانين العمل والحماية الاجتماعية. ويشور القلق بوجه خاص إزاء النساء والشباب، وهما أشد شرائح قوة العمل تضررا. ومن شأن النمو السريع في عدد الشباب غير الماهر أن يفضي إلى انخفاض إنتاجية قوة العمل في المستقبل.

٣٠ - واستطرد يقول إنه يوجد أكثر من ٥٠ مليون عامل آسيوي خارج بلدانهم الأصلية، وهو ما يمثل حوالي ربع السكان المهاجرين في العالم، بمعدل زيادة سنوي يبلغ ٦ في المائة. ويُتظر أن تنمو تدفقات التحويلات النقدية إلى منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بمعدل ٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٢، لتبلغ ١٠٦ بلايين دولار. وبينما يجلب هذا الاتجاه مكاسب إنمائية، فإنه يعكس أيضا نقص فرص التوظيف المربحة واللائقة في البلدان الأصلية. وعوضا عن اعتماد سياسات للتنمية الاقتصادية تتمحور حول التوظيف، ترى حكومات كثيرة الهجرة كحل سهل للبطالة المتنامية.

٣١ - وأضاف أن عدم المساواة بين الجنسين مستمر في المنطقة، وهو ما تبرهن عليه الفجوة في الأجور بين الجنسين والعدد المحدود للنساء في المواقع القيادية داخل الشركات والإدارات والهيئات التشريعية والنقابات. ودعا إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وخاصة من خلال تحسين التوازن بين العمل والحياة وكفالة المساواة في فرص الوصول إلى أسواق العمل.

٣٢ - ومن أجل تحقيق مسار اقتصادي أكثر استدامة، دعا المتحدث إلى اتخاذ الخطوات التالية: تغيير السياسات الاقتصادية؛ تعزيز العمل اللائق، وعلاقات العمل الصناعي البناءة، وإيجاد أطر مؤسسية صلبة ثنائية وثلاثية الأطراف؛ والإقرار بدور النقابات والتفاوض الجماعي؛ وإصلاح نظم الحماية الاجتماعية. وبينما ينبغي أن يحصل جميع العمال على الضمان الاجتماعي كحق أساسي لهم، أشار إلى أن الكثير من البلدان تنفق القليل نسبياً حالياً على الحماية الاجتماعية؛ فمتوسط الإنفاق على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي يبلغ ٥,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في آسيا والمحيط الهادئ.

٣٣ - السيدة ساريتا غيري، وزيرة العمل وإدارة النقل في نيبال، أشارت إلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وشددت على أهمية الحوار. وأوضحت أسباب وقوع النزاع العنيف في بلدها. فحينما أقيم نظام سياسي يقوم على تعدد الأحزاب ونظام اقتصادي ليبرالي، كان النمو في البداية مرتفعاً، حيث بلغ ٦ في المائة. بيد أنه لم تُعتمد أي آليات لتوزيع المكاسب الاقتصادية. ولذا، فقد أُقصي جانب كبير من السكان من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ولكي يحدث ذلك، تحتاج الدولة إلى اتباع نهج التحوّل وإعادة الهيكلة بحيث تصبح أكثر اشتمالاً، لكي يتسنى توزيع ثمار التنمية بشكل أكثر إنصافاً.

٣٤ - واستطردت تقول إن نيبال، وهي بلد منشأ للعمال المهاجرين، تواجه الاختيار بين الاستفادة من الآثار الإيجابية للهجرة - التحويلات من العمال المهاجرين - وتعزيز القدرة الإنتاجية للبلد، خاصة في قطاع الزراعة غير المتطور. وقد تم استثمار قرابة ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الاجتماعي. بيد أن القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة التحويلية أُهملت إلى حد كبير. وهناك حاجة إلى وضع سياسات مالية ونقدية تتيح استخدام الموارد المالية بفعالية أكبر من أجل تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٥ - وأشارت الوزيرة إلى أن نيبال، بمساعدة منظمة العمل الدولية، تعمل على تحسين ظروف سوق العمل. ويجري حالياً النظر في الأخذ بتشريعات جديدة. كما أن بلدها حريص على تعلّم كيفية إقامة نظام للحماية الاجتماعية ميسور التكلفة. وتواجه نيبال، الواقعة بين بعض أسرع البلدان نمواً، كإندونيسيا والصين، مخاطر سياسية ترتبط بتفاقم عدم المساواة. ولذا فمن الأهمية بمكان إيجاد الوظائف والعمل اللائق وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٦ - وفتح مدير الجلسة، السيد أندرسون، باب المناقشة بالسؤالين التاليين:

(أ) كيف يمكن للحكومات إيجاد فرص أفضل للعاملين في القطاع غير الرسمي

وفي ظل توظيف هش؟

(ب) كيف يمكن إيجاد حلقة حميدة في سوق تتسم بندرة رأس المال وقطاع خاص ضعيف التطور؟

٣٧ - وردا على هذه الأسئلة، أشارت الوزيرة غيري إلى ضرورة إعادة هيكلة الحكومة من أجل الجمع بين الأشخاص من خلفيات متنوعة وصياغة سياسات اشتماكية تمكن السكان المهمشين من الحصول على الموارد والفرص بشكل أفضل. ورد السيد رحمن مقترحا إعطاء حوافز للشركات للتغلب على الحواجز القائمة مثل عدم توافر الائتمان؛ والإطار التنظيمي غير المواتي؛ والافتقار إلى البنية الأساسية، ولا سيما الطاقة الكهربائية؛ وعدم توافر العمال المهرة. ولاحظ أن نقص العمال المهرة يشكل قيودا خاصا ضمن عدم التوافق الخطير بين العرض والطلب على الموارد البشرية.

٣٨ - ورد السيد سوزوكي قائلا إن تطوير علاقات عمل بناءة وإشراك النقابات في تنمية المهارات بمثالان عنصرين مهمين أيضا. وأشار السيد رحمن إلى الحاجة إلى تحديث مناهج التعليم، ولكنه ذكر أن ذلك قد لا يكون كافيا. وقد تكون ثمة حاجة إلى إعادة تكييف المناهج الدراسية للتواءم مع احتياجات الصناعة.

٣٩ - ولما كانت المؤسسات العامة ليست المصدر الرئيسي للتوظيف في بلدان كثيرة، فإن المهارات التي تُدرّس في التدريب المهني قد تكون متقدمة. وفي هذا السياق، ارتئي أنه ينبغي دعوة القطاع الخاص إلى المشاركة في تصميم برامج التدريب المهني.

جيم - الجلسة ٢: نهج إقليمي لنمو مستدام وشامل ومنصف، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - رسائل السياسات الرئيسية للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢

٤٠ - ترأس السفير أبو الكلام عبد المؤمن، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجلسة، التي أدارها السيد ستيفن بورسي، مدير إدارة تكامل السياسات، وكبير مستشاري المدير العام لمنظمة العمل الدولية.

٤١ - أدلى نيل بيير، رئيس فرع تنسيق السياسات التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان باسم الإدارة. وأشار إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد أظهرت مرونة كبيرة في سياق أزمتين اقتصاديتين، كانت أولاهما في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨، ووقعت الثانية في ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وقد أدى هذا الصمود إلى حالة من الازدهار وكان النمو الاقتصادي في المنطقة ملحوظا، واتسم بحدوث تقدم في مجال الحد من الفقر. وأضاف أن المنطقة أحرزت تقدما كبيرا على طريق تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، مثل فرص الحصول على

التعليم الابتدائي ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكن ثمة تحديات أخرى لا تزال هناك حاجة إلى معالجتها، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، وتوظيف الشباب وتوفير فرص عمل مراعية للبيئة. ولفت الانتباه إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقبل (ريو ٢٠٠٦)، ودعا المنطقة إلى القيام بدور مركزي في وضع استراتيجيه عالمية للتنمية المستدامة.

٤٢ - وسلط مدير الجلسة ستيفن بورسي الضوء على الأهداف الرئيسية للجلسة، والتي تتمثل في تحديد الرسائل الأساسية من الهيئات الثلاث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي ينبغي أن ترسل إلى الاستعراض الوزاري السنوي.

٤٣ - وحدّد مدير الجلسة إطارا للمناقشة فقام بوصف ما تتميز به آسيا من دينامية، بيد أنه أشار إلى ما تتميز به المنطقة من ضعف بالنظر إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي عالميا. فالمنطقة أمامها تحد كبير في مجال توفير فرص العمل في السنوات العشر المقبلة لاستيعاب القوة العاملة المتنامية وارتفاع معدلات البطالة وأضاف إلى أنه بالرغم من التقدم المحرز في الحد من الفقر ما زال الكثيرون عرضة للوقوع في براثن الفقر في حالة وجود أزمة لفترات طويلة أو ركود. فالنمو البطيء في العمالة يؤثر بوجه خاص على الشباب، وقد تجلّى ذلك في الاحتجاجات العربية الأخيرة، وقمع الحقوق. واستشهد بدراسة كاشفة أجراها مركز غالوب لاستطلاعات الرأي مشيرا إلى أن الحصول على وظيفة جيدة هو المطلب السائد بين الناس في مختلف أنحاء العالم. وختم كلامه قائلا إن هناك حاجة إلى المزيد من التماسك والتنسيق في مجال السياسات، ويمكن أن يكون توفير فرص العمل عنصر التوحيد الذي يمكن أن يحقق تماسك السياسات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٤٤ - وأطلع خوسيه مانويل سالازار - زيريناخس، المدير التنفيذي لقطاع العمالة في منظمة العمل الدولية، الاجتماع على نتائج اجتماع منظمة العمل الدولية الإقليمية الخامس عشر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي اختتم أعماله للتو. وقيم ذلك الاجتماع التقدم المحرز والتطورات الجديدة منذ الاجتماع الإقليمي الرابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٦ واتفق على التزامات جديدة للسنوات الخمس القادمة. وشملت بنية الاجتماع كلمات رئيسية؛ ومنتدى للقادة حول الشباب؛ وثلاثة أفرقة مواضيعية بشأن (أ) تنسيق السياسات في المجال الاقتصادي وفي مجالي العمالة والحماية الاجتماعية؛ (ب) العمالة المنتجة، والمؤسسات المستدامة وتطوير القدرات؛ (ج) الحقوق في العمل والحوار الاجتماعي، والحقوق المستدامة؛ وثلاث جلسات خاصة بشأن الشراكات، والوظائف الخضراء والتصدي للأزمات بالتركيز على العمالة؛ إضافة إلى إطلاق التقرير المتعلق بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية.

٤٥ - وأشار الاجتماع في استنتاجاته إلى التقدم المحرز في المجالات الخمسة ذات الأولوية لعقد العمل اللائق في آسيا، بما في ذلك التصديق على معايير العمل (إلا أن التصديق الكلي ما زال منخفضا نسبيا)؛ ووضع البرامج القطرية للعمل اللائق؛ وبناء نظم الحماية الاجتماعية، والحد من عمالة الأطفال وإيجاد فرص عمل للشباب؛ وتعزيز حوكمة هجرة اليد العاملة. وتعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر المناطق دينامية حيث حدّت من الفقر بقدر كبير وتعافت من الأزمة، ولكن ما زالت حالة عدم الاستقرار الاقتصادي كما هي. ومن بين التحديات الأخرى ارتفاع معدلات الفقر بين العمال، وقابلية التعرض للأخطار وانتشار الكوارث الطبيعية على نطاق واسع. وتتسم المنطقة بالتنوع الشديد، إلا أن مفهوم العمل اللائق ينطبق على جميع البلدان وقد اتفق الاجتماع على المضي قدما والتصدي لمختلف جوانب العجز في العمل اللائق في المنطقة، وأكد مجددا الالتزام بعقد العمل اللائق في آسيا.

٤٦ - وتضمنت الأولويات ما يلي:

- مضاعفة الجهود لضمان أن يكون العمل اللائق والعمالة الكاملة في صميم السياسات الرامية إلى تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن وتنمية شاملة.
- تصميم حزم من السياسات، استنادا إلى ميثاق منظمة العمل الدولية العالمي لفرص العمل، من أجل الترويج لاستراتيجية غنية بتوفير فرص العمل على أساس عادل.
- تشجيع المؤسسات العالمية والإقليمية المعنية على دعم جعل العمل اللائق والعمالة الكاملة هدفا هاما لسياسات الاقتصاد الكلي التي يجري تنسيقها على الصعيدين الدولي والإقليمي.
- بناء حدود دنيا فعالة للحماية الاجتماعية، وذلك تمشيا مع الظروف الوطنية.
- الحد من الفقر وأوجه التفاوت الكبير في الدخل والثروة.
- دعم التفاوض الجماعي ووضع نظم الحد الأدنى للأجور استنادا إلى معايير منظمة العمل الدولية.
- تزويد القوة العاملة، ولا سيما الشباب، بالمهارات اللازمة للعمل اللائق والعمالة المنتجة.
- تعزيز المزيد من النمو الأخضر وفرص العمل الخضراء بما يتفق مع الحفاظ على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز الاستثمار الكثيف العمالة، حيثما كان ذلك ضروريا، على سبيل المثال من خلال مخططات عامة لضمان توظيف العمالة بما يتفق مع إيجاد فرص عمل لائقة.

٤٧ - وعلقت السيدة تشينج ياب، ممثلة الشباب، والموظفة الخاصة السابقة بوزارة التجارة الدولية والصناعة في حكومة ماليزيا ورئيسة التخطيط الاستراتيجي في "طيران آسيا"، على التحديات التي يواجهها الشباب في البحث عن عمل، وقالت إن عدد السكان من الشباب في آسيا والمحيط الهادئ هو عدد كبير ويوجد حوالي ٧٠ مليون عاطلون عن العمل، وهي أرقام لم تردها الأزمات إلا تفاقمًا. وأضافت أن العمل هو أكثر احتياجات الشباب إلحاحًا. وكثير من الشباب العاملين في المنطقة ملزمون بعقود جرى التفاوض عليها بشكل غير منصف وتكبلهم العمالة غير المستقرة أو يعانون من نقص في العمالة، وهو ما يوضحه الانتشار الواسع للعمالة المهشة. لذا فقد شددت على الحاجة إلى عدم إيجاد وظيفة ما وكفى، وإنما إيجاد وظائف لائقة، مما سيمنح الشباب الشعور بالكرامة والقدرة على بناء المستقبل.

٤٨ - وتطرق إلى مسألة التحييزات الجنسانية في مكان العمل، فقالت إن الشباب بوجه خاص يواجهون تحديات شديدة، حيث يعملن غالبًا في قطاع الاقتصاد غير النظامي أو كعاملات في المنازل. وأشارت إلى أهمية توعية الباحثين عن وظائف وأسرههم بالفرص المحتملة وتشجيع الشباب بصفة خاصة على الاستعداد لدخول سوق العمل. وتؤدي المهشاشة والطابع غير النظامي وانعدام الأمن الاجتماعي إلى شعور الشباب بالإحباط. وثمة حاجة إلى المزيد من الضمان الاجتماعي وفرص العمل المستدامة وشددت على أن القضية ليست قضية توفير فرص عمل فحسب ولكنها قضية عدالة اجتماعية.

٤٩ - وأعربت المتحدث عن رأي مفاده أن الشباب، بغض النظر عن مستوى تعليمهم، غير مهئين لدخول عالم العمل وغير مزودين بالمهارات والقدرات التي يسعى إليها أرباب العمل. وأضافت أن من شأن التدريب المهني والتدريب الداخلي الذي يقدم للطلبة كجزء من مسارههم الدراسي أن يهيئهم لدخول عالم العمل. كما أن موقف أصحاب الأعمال مهم أيضا في التصدي للتحديات الكامنة التي تنطوي عليها بطالة الشباب. ورأت أن تقلد المناصب العليا يجب أن يكون مستندا إلى المهارات وليس السن أو نوع الجنس، وأشارت إلى أنها حينما بدأت حياتها المهنية في مجال الخطوط الجوية، كان الكثيرون يظنون أنها سكرتيرة أو عضو في طاقم الضيافة الجوية ولم يأخذوها مأخذ الجد.

٥٠ - وقد سلط عرضها الإيضاحي الضوء على الانتقال من "المدرسة إلى العمل" باعتباره أحد أكبر التحديات. وقالت إن هناك حالة من عدم التكافؤ بين متطلبات سوق العمل وما يُدرّس في المؤسسات التعليمية. وأكدت أن هناك حاجة لإصلاح النظام التعليمي في العديد من البلدان، وأنه ينبغي أن يكون ذلك من خلال المشاركة الكاملة من جانب أصحاب العمل والعاملين، الذين يمكنهم تقديم المشورة بشأن التدريب المهني السليم الذي

ينبغي الأخذ به في الجامعات، وفرص التدريب الداخلي التي تتميز بفعاليتها الشديدة في تهيئة الطلاب للعمل. وذكرت أنه يتعين أيضا على أرباب الأعمال أن ينفذوا ببصيرتهم إلى ما وراء المؤهلات الورقية وأن يركزوا بدرجة أكبر على الحماس والإصرار على تعلم المهارات العملية؛ وينبغي التوسع في إتاحة فرص التدريب الداخلي لكي يتعرّض الطلاب للحياة العملية في وقت مبكر. وينبغي أن يستثمر أصحاب الأعمال في الشباب الواعد من خلال توفير التدريب. ويتعين أن يقدر الشباب على أساس ما يتميزون به من سعة الحيلة وليس فقط على أساس ما يملكونه من مهارات، وفي الوقت ذاته يقع على عاتق الحكومات أيضا دور يتعين عليها القيام به من خلال توفير بيئة مستقرة مواتية لازدهار الأعمال التجارية، مما سيؤدي بدوره إلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة.

٥١ - وختاما، أشارت المتحدثة إلى أنه ينبغي إشراك الشباب في عمليات اتخاذ القرار والتفاوض الجماعي. وقد أكدت الأزمة الأخيرة ضرورة أن تتحلى الشركات بروح الابتكار حتى تبقى على قيد الحياة. والشباب قادر على صنع التجديد والتغيير المطلوبين لجعل الشركات قادرة على المنافسة، وحثت الحكومات والشركاء الاجتماعيين على معالجة مشكلة البطالة في أوساط الشباب على وجه السرعة، قبل أن تضيع الفرصة.

٥٢ - وأكد السيد و. ج. ل. يو ويجاياويرا، أمين وزارة العمل بسريلانكا، أن المنطقة مأهولة بالسكان وتستمر في النمو بسرعة، كما أن الطابع غير النظامي للعمل يسير في اتجاه متصاعد بالإضافة إلى التهميش والإقصاء. وسلط الضوء على التحديات المرتبطة بالعمال المهاجرين، بالداخل والخارج.

٥٣ - وأشار إلى أن المنطقة يجب أن تعمل على معالجة التحديات المرتبطة ببطالة الشباب، التي تتسم بانعدام فرص العمل اللائق، وتساعد العمالة غير النظامية والعمالة الهشة. ومن بين التحديات الملحة أيضا مسألة عمالة الأطفال، لا سيما في أسوأ صورها، نظرا لأن هناك عددا هائلا من الأطفال الذين حرموا من التعليم، ويجرى استغلالهم مما يؤدي إلى حرمان الكثير من البلدان من قوة عاملة على مستوى عال من التعليم والمهارة. وأضاف أن هناك بلدا عديدا في المنطقة تواجه أيضا تحديات ديموغرافية نتيجة شيخوخة السكان. وأحد النتائج المترتبة على ذلك هو تدهور أعداد من هم في سن العمل من السكان، مما يتطلب مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية. كما أن المنطقة معرضة بدرجة كبيرة إلى كوارث طبيعية وتأثير تغير المناخ.

٥٤ - ومع الاعتراف بهذه التحديات، يجب أن يكون في المسيرة ما يضمن أن تأخذ تدابير السياسة العامة في الحسبان الميزات النسبية الإقليمية من أجل التصدي الفعال للأسباب

الجزرية وتوجيه الأفعال نحو الأنشطة الإنمائية. وأشار إلى أن خطة العمل الوطنية للعمل اللائق في سريلانكا توفر مبادئ توجيهية شاملة لإيجاد فرص العمل والأعمال ذات الجودة المرتفعة. وأضاف أن سريلانكا، بدعم منظمة العمل الدولية، قد أحرزت تقدماً بشأن تأسيس شبكة للشباب ووضع سياسة للهجرة، وخارطة طريق للقضاء على أسوأ صور عمالة الأطفال، والحد من الممارسات غير العادلة في مجال العمل، ووضع سياسة وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

٥٥ - وتساءل السفير أبو الكلام عبد المؤمن خلال المناقشة عن كيفية تحقيق نمو يتيح فرص عمل وفيرة، ويتسم بطابع إنساني، وحث فريق المناقشة والمشاركين على بلورة فرضية بهذا الخصوص.

٥٦ - وردا على ذلك، ذكر السيد سالازار أننا يمكن أن نجد سياسات ومؤسسات راسخة وتدخلات مشتركة بين الدولة والسوق على قدر من الكفاءة، ورؤى وطنية فعالة تشكلت من خلال الحوار الاجتماعي، في البلدان في كل مرحلة من مراحل النمو، وأن نجد كذلك رؤى أقل كفاءة وفعالية، حيث يتضح أن تهيئة بيئة مواتية أمر هام. وفيما يتعلق بالبنية التحتية، فبينما يلاحظ أن ثمة منجزات باهرة قد تحققت في بعض البلدان، ما زالت هنالك ثغرات رئيسية في البعض الآخر، كما توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا رئيسيا للعمالة. وأضاف أن السياسات الرامية إلى إيجاد عمالة منتجة تدعو إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين البيئة المواتية، وتعزيز ثقافة العمل الحر، وتعزيز خدمات تطوير الأعمال التجارية وتسهيل الحصول على الائتمان.

٥٧ - ولاحظ السيد سالازار أنه فيما يتعلق بالمهارات، تقدم المنطقة بعض أفضل الممارسات في مجال تكييف سياسات تنمية المهارات مع الوفاء بمتطلبات النمو والتحسين في الأجور ومستويات المعيشة، وكذلك في مجال تحديد الاحتياجات من المهارات في المستقبل. ورغم ذلك ما زال الكثير من الشباب الخريجين يعانون من البطالة وما زالت أوجه التضارب بين المهارات والاحتياجات مستمرة في أسواق العمل.

٥٨ - وقد أخطر الاجتماع بأن ثمة تحدٍ آخر يتمثل في جعل الاستثمار في المنطقة أكثر مراعاة للبيئة وأكثر استدامة. ومن المهم وجود سياسات قطاعية واضحة تقوم على الحوار الاجتماعي في أي استراتيجية ترمي إلى زيادة محتوى العمالة في النمو وجعله أكثر استدامة اجتماعيا وبيئيا. ولكي يتسنى للحكومات أن تجري تشخيصات سليمة للتغلب على ما تواجهه من تحديات في مجال توظيف العمالة، اقترح السيد سالازار تحديد مجالين أو ثلاثة مجالات رئيسية استنادا إلى الظروف والأولويات الوطنية من أجل إطلاق عملية النمو.

وتتملك منظمة العمل الدولية من الدراية ما يمكنها من مساعدة الحكومات في هذا الصدد، لكنه شدد على أن السياسة المتعلقة بالعمالة يكمن فيها المعنى الحقيقي لمبدأ "مقياس واحد لا يصلح للجميع".

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

٥٩ - حدّد السيد أبو الكلام عبد المؤمن، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، في بيانه الختامي، الرسائل الرئيسية التي انبثقت عن الاجتماع. فقال إن الأداء الاقتصادي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ كان مثيرا للإعجاب خلال العقود الماضية. غير أن هذا النجاح اقترن بتزايد عدم المساواة واستمرار الضعف.

٦٠ - وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن الأزمة الاقتصادية القائمة تضع ما أنجز على المحك وتسبب ضررا كبيرا للبلدان ذات المسؤولية الأقل عن الأزمة - البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأضعف شرائح السكان. وأضاف قائلاً إن العمالة والعمل اللائق لا يوفران وسيلة لتأمين الرزق وتحسين مستويات المعيشة وسبيلا للتخلص من ربقة الفقر فحسب، بل يوفران أيضا سبيلا للمشاركة المحدية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وللمساهمة فيها. وهذا الأمر بالغ الأهمية في تحقيق نمو مستدام شامل وعادل وتنمية مستدامة.

٦١ - وذكر السفير الجمع بالحاجة الملحة إلى وضع إطار عمل لتمكين نمو كثيف العمالة، من أجل الحد من عدم المساواة والضعف، والتخفيف من حدة الفقر والجوع، ومعالجة البطالة والعمالة الناقصة والعمالة الهشة، ولا سيما في أوساط الشباب. وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال سياسات منسقة جيدا ومتسقة عبر قطاعات مختلفة، وتحسين الإدارة العامة لسوق العمل، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وإيجاد وظائف حضراء. وخلص إلى أن هذا ينبغي أن يكون هو الأساس لتسريع التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتمهيد الطريق لخطوة التنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥.

٦٢ - وتعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر مناطق العالم الأكثر حيوية، وقد أدى النمو السريع في العقود الماضية إلى رفع دخل الأسرة وتمكين مئات الملايين من الناس من التخلص من ربقة الفقر. غير أنه لم تُوجد فرص عمل لائقة بما يكفي للحد من الأعداد الكبيرة من الفقراء العاملين والاقتصادات غير الرسمية الكبيرة حتى خلال فترة النمو السريع. ولم تكن المكاسب التي تحققت في النمو موزعة بالتساوي، واتسعت أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة في كثير من البلدان.

٦٣ - وتضم المنطقة أيضا أكبر عدد من السكان وقوة عاملة سريعة النمو، يحتمل أن تتحول إلى طاقة إنتاجية هائلة في المستقبل القريب، وذلك باعتماد رؤية مشتركة، ومزيج مناسب من السياسات الموجهة نحو التنمية الشاملة والمستدامة للجميع. وأكدت التطورات الأخيرة للربيع العربي أهمية فرص العمل اللائق، لا سيما في أوساط الشباب، والسياسات والمؤسسات الشاملة، وكرامة الشعب والعدالة الاجتماعية. وأبرز هذا أهمية برنامج توفير العمل اللائق، والنظم الفعالة للحماية الاجتماعية، والحوار والتعاون في المجال الاجتماعي.

٦٤ - وينبغي أن يكون العمل اللائق والعمالة الكاملة في صلب السياسات من أجل تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن وتنمية شاملة.

التوصيات

٦٥ - بناء على المناقشات أوصى الاجتماع باتخاذ الإجراءات التالية:

- وضع العمل اللائق والعمالة الكاملة في صميم السياسات من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل وتحقيق نمو مستدام شامل وعادل وتنمية مستدامة.
- تشجيع المؤسسات العالمية والإقليمية المعنية على دعم جعل العمل اللائق والعمالة الكاملة هدفا هاما من أهداف سياسات الاقتصاد الكلي المتسقة دوليا وإقليميا.
- استكشاف نموذج أكثر شمولا يتناول النمو الحافل بفرص العمل بغية تأسيس حلقة مثمرة من النمو وتحسين الأجور ومستويات المعيشة.
- تعزيز مؤسسات العمل لكفالة أسواق عمل أشمل وأكثر عدالة تتمسك بمعايير العمالة وحقوق العمل الدولية.
- تصميم مجموعات سياسات، على أساس الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي وضعته منظمة العمل الدولية، من أجل الترويج لوضع استراتيجية عادلة وحافلة بفرص العمل.
- تشجيع التفاوض الجماعي، ووضع نظم للحد الأدنى للأجور على أساس معايير منظمة العمل الدولية.
- بناء و/أو تعزيز النظم الشاملة في مجال الحماية الاجتماعية، والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، التي تستهدف على وجه الخصوص أضعف الفئات وأفقرها، بحسب الظروف الوطنية، وباستخدام الحيز المالي للبلدان المعنية.

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الغالبية العظمى من الشركات في المنطقة، باعتبارها محركات لإيجاد فرص العمل – من خلال تهيئة بيئة مواتية، وتشجيع ثقافة العمل الحر، وتعزيز خدمات تنمية الأعمال، وتيسير الحصول على الائتمانات.
- تعزيز تحقيق النمو وإيجاد فرص عمل أكثر مراعاة للبيئة، باعتبارهما وسيلة لتحقيق النمو الشامل والمطرد والمتوازن، والتنمية المستدامة.
- إيجاد وتعزيز فرص العمل اللائق للشباب، ولا سيما في القطاعات الحيوية مثل الوظائف الخضراء والتجارة الإلكترونية، وكذلك قطاع الزراعة المتخلف النمو.
- خفض الحواجز بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في أسواق العمل.
- استحداث تدابير مبتكرة، من قبيل التدريب المهني الإلزامي كشرط للتخرج أو استهداف الشباب، وجعل الانتقال "من المدرسة إلى العمل" أسهل.
- تزويد القوة العاملة، ولا سيما الشباب، بالمهارات اللازمة التي تتطلبها أسواق العمل، بما في ذلك المهارات الحياتية.
- تعزيز الاستثمار الكثيف العمالة، حيثما كان ذلك ضرورياً، وذلك مثلاً من خلال إقامة نظم عامة لضمان العمالة تنسجم مع إيجاد فرص عمل لائق.
- تعزيز التعاون الإقليمي، بطرق منها التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، ومن خلال إقامة شبكة معارف إقليمية للاستفادة على أفضل وجه من التجارب الثرية، والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، ورأس المال الاجتماعي في المنطقة.
- تعزيز القدرة الإنتاجية، بطرق منها الاستثمار في الموارد البشرية في جميع مراحل الحياة، ووضع سياسات واستراتيجيات شاملة في مجال تنمية الموارد البشرية للتصدي بشكل فعال لأوجه عدم التناسب القائمة بين العرض والطلب، وتحديد الاحتياجات المستقبلية من المهارات.
- تعزيز الحوار الاجتماعي بين الحكومات الوطنية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمنظمات الشبابية والنسائية، وغيرها من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني للتصدي بشكل فعال لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة.